

Distr.: General
2 March 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة الثامنة

نيويورك، ١٨-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩

البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المنتدى الدائم
حقوق الإنسان

المعلومات الواردة من الحكومات

جمهورية تنزانيا المتحدة

أولا - مقدمة

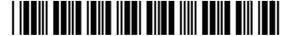
١ - حددت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، في تقرير عنوانه الشعوب الأصلية في أفريقيا: شعوب منسية^(١)، الشعوب الأصلية في جمهورية تنزانيا المتحدة بجماعة "هادزابي" (الشعوب شبه الرُّحْل التي تعيش على الصيد والقطف/أنماط الزراعة الصغيرة)، وجماعة "آكي" (التي تعتمد على الصيد والقطف)، وجماعة "الماساي" (المؤلفة من رعاة)، وجماعة "بارايغ" (المؤلفة من رعاة) (ص. ١٦).

ثانيا - العوامل المسيرة لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

٢ - تشكل رغبة والتزام حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بالمضي في حوار بناء بشأن مسألة قضايا الشعوب الأصلية عاملا ميسرا. وقد تدرج بعض التوصيات في السياسات

* E/C.19/2009/1

(١) بانجول وكوبنهاغن: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية، ٢٠٠٦.



لجعلها قابلة للتنفيذ. وثمة سياسات قائمة حالياً تساند الشعوب الأصلية، (مثال ذلك السياسات المتعلقة بالأراضي). ويصدر تقرير دوري عن حقوق الإنسان يعطي فكرة عما يقوم به البلد في مجال تنفيذ حقوق الإنسان.

ثالثاً - القوانين والسياسات الحكومية والأدوات المشابهة الأخرى لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية في جمهورية تنزانيا المتحدة

٣ - من بين صلاحيات لجنة حقوق الإنسان والحكم السليم، ضمن أمور أخرى، إجراء تحقيقات وتوفير سبل الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٤ - وترتكز السياسة الوطنية المتعلقة بالأراضي على المبادئ الأساسية التالية: الاعتراف للفئات المهمشة بالحقوق العرفية في حيازة الأراضي، وإشراك الأقليات لدى اتخاذ قرارات إدارة الأراضي، والتعويض المنصف والعاجل للأشخاص الذين تلغي الحكومة حيازتهم للأرض، والبث في المنازعات المتصلة بالأراضي في محاكم مختصة بالمنازعات العقارية.

٥ - وبموجب قانون الأراضي وقانون أراضي القرى، حولت الحكومة المركزية قضايا الأراضي إلى الحكومات المحلية. ولا يسع الحكومة التصرف بأراضي القرى من دون التشاور مع المجتمعات المحلية. ويوفر قانون أراضي القرى آليات للتشاور مع مجالس القرى، التي ينتخب أعضاؤها سكان المناطق. ويجب في تكوين هذه المجالس إشراك النساء والشباب. وعلى هذا المنوال، لا يمكن لمجلس القرية أن يخصص أراضي أو أن يمنح حقاً عرفياً في حيازة أراض من دون موافقة مسبقة من جمعية القرية.

٦ - وينص قانون الإدارة البيئية، في جملة أمور، على حماية وحفظ وصون البيئة. كما ينص على حماية الأراضي الرطبة، وحفظ التنوع البيولوجي، وقياس تغير المناخ، وما إلى ذلك. وعلاوة على هذا، يدعو القانون إلى إشراك الجمهور في صنع القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة. وبموجب القانون، يلتزم مقاولو المشاريع بإعداد تقييم مدى تأثير البيئة.

٧ - وتواصل الحكومة العمل مع المنظمات غير الحكومية لإثارة الوعي وتعزيزه لدى الأقليات بشأن حقوقها، بما في ذلك الحق في اتباع أساليب معيشية بديلة، كالزراعة مثلاً عوضاً عن الصيد. وترمي تدابير أخرى معتمدة إلى كفالة معاملة الأقليات على قدم المساواة مع غيرهم ضمن التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، مثلاً من خلال إدراج أنشطة تحقق التنمية الاقتصادية للأقليات التي تعيش في مناطق تحت السيطرة، كالسياحة الثقافية بالنسبة إلى جماعة الماساي في منطقة نغورونغورو.

٨ - وقد استندت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على الدوام سياسة العمل الإيجابي لمساعدة سكانها من الأقليات. وأتاحت هذه السياسة للأشخاص المنتمين إلى جماعات الأقليات فرص التعلم، وقد اتخذت مثلا إجراءات إيجابية في مجال التعليم الثانوي والتعليم العالي لمساعدة الأولاد من فئات الأقليات.

٩ - وعملت الحكومة دوما على تشجيع الأقليات على المشاركة في السياسة؛ والواقع أن بعضا منها كلف بحقائب وزارية رفيعة للغاية، بما يشمل رؤساء وزارات، ووزراء، ومفوضين إقليميين، ومفوضي مناطق، وغيرهم. كما تضمن نشاط المشاركة في السياسة والتصويت في الانتخابات أو الاعتراض على نتائجها.

١٠ - واتخذت الحكومة تدابير إيجابية لإتاحة المنافع الاجتماعية اللازمة. وأنشئت خدمات اجتماعية في مناطق البدو، كالمدارس والمستشفيات للأقليات من أمثال جماعة "هادزابي".

رابعاً - الفقر

١١ - اعتمدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة سياسات متنوعة للقضاء على الفقر، وذلك مطلب لا غنى عنه لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتمتع بها. ومن أمثلة هذه السياسات رؤية عام ٢٠٢٥ للبرّ الرئيسي لجمهورية تنزانيا المتحدة، ورؤية عام ٢٠٢٠ لزنجبار. كما أعدت الحكومة "الاستراتيجية الوطنية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر" في البرّ الرئيسي للجمهورية وفي زنجبار، وتهدف إلى التخفيف من حدة الفقر. وضمن هذه الاستراتيجيات، توضع ميزانية الموارد الوطنية وتخصص لجهات متنوعة في المجتمع. وتعطي هذه الاستراتيجيات الأولوية للتخفيف من حدة الفقر وتخضع لرقابة نظام رصد الفقر الذي يقيم تنفيذها باتباع نهج قائم على المشاركة.

خامساً - مركز التنسيق المعني بقضايا الشعوب الأصلية

١٢ - تعنى بهذه القضايا وزارة الإعلام والثقافة والرياضة، ووزارة الحكم المحلي. ومن ناحية أخرى، فإن الجهة المسؤولة عن وضع التقارير عن تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي هيئة الشؤون الدستورية والعدل.